العدد الخامس
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
إبريل ٢٠٢١

الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها

Family crimes resulting from electronic addiction and the role of the social worker as a general practitioner in confronting them

إعداد

د/ حلمي فتحي حافظ الصياد

مدرس مجالات الخدمة الاجتماعية

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد

٢٠٢١م

الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/٣/١٠م **تاريخ نشر البحث:** ٢٠٢١/٤/٣٠م

المستخلص:

مما لا شك فيه ان العالم المعاصر يعيش حالة تحول، حيث أصبح الإنترنت عبارة عن تقنية تشغل جزأً هائلاً من حياة الناس اليومية بشكل نتج عنه العديد من الآثار السبية التي تعود بالضرر على المجتمع عامة وعلى الكيان الأسرى خاصة، ومن ثم فإن الاهتمام بدراسة جرائم التطور التكنولوجي يعكس جانبا من الوعي والإدراك بخطورة هذا النمط المستحدث من السلوك الإجرامي الذي انتشر في العالم منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وبدأ يظهر منذ بداية التسعينيات في المجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الأسرية، الأمر الذى دفع الباحث إلى ضرورة دراسة الظاهرة لتحديد الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني، لذلك فإن مشكلة الدراسة تمثلت في "ما الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها ؟"وقد تحددت أهداف الدراسة الحالية في هدف رئيسي مؤداه" تحديد الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها" وتمثلت تساؤلات الدراسة في ما أسباب الإدمان الإلكتروني؟ ، ما آثار الإدمان الإلكتروني ؟، ما الجرائم الأسرية الناتجة عن الإدمان الإلكتروني؟ وما أدور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني؟، وما المقترحات لمواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني؟ وقد أجابت الدراسة على تساؤلات الدراسة.

الكلمات المفتاحية:إدمان الإنترنت، الجرائم الأسرية، الأخصائي الإجتماعي.

Family crimes resulting from electronic addiction and the role of the social worker as a general practitioner in confronting them

Abstract:

There is no doubt that the contemporary world is in a state of transformation, as the Internet has become a technology that occupies a huge part of people's daily lives in a way that has resulted in many negative effects that harm society in general and the family entity in particular. Then, the interest in studying the crimes of technological development reflects an aspect of awareness and awareness of the

seriousness of this new pattern of criminal behavior that has spread in the world since the beginning of the seventies of the last century and began to appear since the beginning of the nineties in Egyptian society, especially with regard to criminal crimes. For family. This prompted the researcher to study the phenomenon to determine the effects of electronic addiction on the spread of family crimes. Soothe the study Problem represented in "challenge antiquities Electronic addiction Spread of puppies family And Role specialist social as a general practitioner in the face of it? And he has determined Objectives of the current study in the main objective performed" Determining the effects of electronic addiction on the spread of family crimes and the role of the social worker as a general practitioner in confronting them" represented Study questions in what Causes of electronic addiction?, what Effects of electronic addiction on Family crimes? , what Family crimes resulting from electronic addiction? And what the role of the social worker as a general practitioner in confronting the effects of electronic addiction on the spread of family crimes? ,And what Proposals to address the effects of electronic addiction on the spread of family crimes? The study answered the questions of the study.
Keywords: internet addiction, family crimes, social workers.

أولا: مدخل لمشكلة الدراسة:

تُعد الأسرة الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، والدعامة الأساسية لإقامة مجتمع علي أساس سليم، فإذا كانت العلاقات داخل هذه الأسرة وبعضها البعض قوية أنعكس ذلك علي المجتمع وأصبح قوياً ومتماسكاً، وإما إذا كانت العلاقات ضعيفة ومفككة أنعكس ذلك أيضاً علي المجتمع وأصبح ضعيفاً مفككاً، وتنشأ الأسرة من خلال الزواج، فالزواج هو العلاقة الإنسانية والنظام الاجتماعي الذي يحدد العلاقة بين الرجل والمرأة وهو الإطار الشرعي والقانوني لإنجاب الأطفال، وتتكون الأسرة من أب وأم وعدد من الأبناء ويكون بينهم تفاعل وديناميكية.(Collins,2017,p8)

وفي ظل الظروف والمتغيرات الاجتماعية المعاصرة بدأت تتزايد أعباء ومسئوليات الأسرة التي لم تكن موجودة في الماضي مثل الإنفاق على الهواتف المحمولة وتزايد الإنفاق على السلع الكمالية نتيجة لشراهة الاستهلاك وتزايد الإنفاق على متطلبات مستحدثة دخلت على الأسرة مثل الحاسب الآلي –الرسيفر– الدش) ولذلك يجب مساعدة تلك الأسر علي أداء

هذه المسئوليات الجديدة وتحمل الأعباء التي فرضت عليها وذلك للمحافظة علي كيانها وتماسكها (شلبي، ٢٠١٣، ص ٨).

وبالرغم من هذا الاهتمام المحلي والعالمي بشئون الأسرة ظلت الأسرة تعاني من المشكلات ومنها المشكلات الاقتصادية والفقر والطلاق والمشكلات العاطفية والهجر والخيانة الزوجية والشك والغيرة ومشكلات تربية الأبناء، التسلط، القسوة، النزاعات الزواجية.....الخ وهذه المشكلات تؤثر على الأسرة وتجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها (Greene, 2019, P30).

وتعتبر أهم المشكلات التي تعاني منها الأسرة المصرية، هي مشكلة الطلاق لما ينتج عنها من تفكك للأسرة وضياع للأبناء....الخ ويعد الطلاق أحد المشكلات الناتجة عن سوء المعاملات الأسرية والتوتر بين الأزواج والذي له آثاره السلبية على الأسر بأثرها.

وهناك الكثير من العوامل التي تسبب المشكلات الأسرية وتؤدي إلي الطلاق، ومنها اختلاف ثقافة الزوجين، عدم توعية الزوجين بكيفية تحمل مسئوليات الحياة الزواجية قبل الزواج وتدخل الأهل والأقارب في حياة الأسرة بشكل مباشر وغير مباش، إدمان وسائل التواصل الاجتماعي، إلي جانب عدم التوعية الإعلامية الصحيحة بكيفية مواجهة المشكلات على أساس علمي سليم(شلبي، ٢٠١٣،ص ٢١٦).

ومما لا شك فيه ان العالم المعاصر يعيش حالة تحول اختزل من خلالها الزمن وأصبحت الشبكات الاجتماعية هي البديل لأنشطه الماضي التقليدية ، وحالة التفاعل بين مجتمعات اليوم مع البيئة والمحيط هي التي تسيطر علي النظام الاتصالية بدرجه لافته للنظر ، وهو ما يؤكد حدوث تحول جذري في أدوات التخاطب كما ان هذه الشبكات يقضي فيها العديد من الشباب والمراهقين وقتا طويلا جدا في التفاعل مع بعضهم لبعض مما أدي إلي ثوره حقيقيه وتغيرات جوهريه مست جميع المجالات (ورقلة، ٢٠١٤ ص.٨).

وتطالعنا أخبار الحوادث والجرائم في وسائل الإعلام المختلفة) المقروءة، والسمعية، والسمعية البصرية (عن العديد من الجرائم المستحدثة التي تستخدم وسائل وأساليب تكنولوجية حديثة لم يكن للمجتمع المصري عهد بها من قبل، الأمر الذي يكشف عن مدى التحول الملحوظ سواء في صور وأنماط الجرائم أو في مرتكبيها، أو في أساليب ارتكابها، وهو ما يبرر مشروعية البحث للتصدي لظاهرة الإدمان الإلكتروني وأثره على انتشار الجريمة لمعرفة

أسبابها وعوامل انتشارها وطرق الوقاية منها.ومن ثم فإن الاهتمام بدراسة جرائم التطور التكنولوجي يعكس جانبا من الوعي والإدراك بخطورة هذا النمط المستحدث من السلوك الإجرامي الذي انتشر في العالم منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وبدأ يظهر منذ بداية التسعينيات في المجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الأسرية.

فجرائم التطور التكنولوجي ظاهرة عالمية تكاد تعاني منها كافة دول العالم ومن بينها مصر مع اختلاف فيما بينها حول حجم الظاهرة واتجاهاتها وتكراراتها.وتبدو مشكلة الدراسة أيضا في أن معظم جرائم الإدمان الإلكتروني تعد من الجرائم الخفية حيث يقع العديد منها دون اكتشافه، لطبيعة هذه الجرائم التي تنطوي على قدر كبير من الخداع والاحتيال الذي يبدو في قدرة مرتكبيها على إقناع ضحاياهم بأن أهدافهم عادية ومشروعة، كما تتسم هذه الجرائم بالتعقيد المتزايد الأمر الذي يعوق عملية الكشف عنها أو حتى ملاحقة مرتكبيها وعقابهم لقدرتهم الفائقة على إخفائها.

هذا بالإضافة إلي عدم وجود أجهزة متخصصة لكشفها والتحقق منها، وللقصور التشريعي في مواجهتها، وموقف الضحايا السلبي إما لعدم علمهم بارتكاب جرائم ضدهم، أو لعدم وجود دليل مادي على مرتكبي الجرائم ضدهم.

وشبكة المعلومات الدولية جعلت العالم اليوم يمثل مجتمعا واحدا حيث الانتقال السريع للمعلومات وسهولة انتقال الأموال والأشخاص كل هذه الظروف هيأت مناخا جديدا مشجعا لارتكاب الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية سواء ارتكبت في دولة بناء على تخطيط وتنفيذ جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة، أو تم التخطيط لها في دولة، وتنفيذ ما خطط له في دولة أخرى، أو ارتكبت في دولة واحدة ولكن ترتب عليها آثار شديدة في دولة أو دول أخرى(William, 2012, p 182) .

ويلاحظ أن ظاهرة الإدمان الإلكتروني داخل الأسرة تزداد نسبة انتشارها يوما بعد يوم وكذلك تزداد آثارها السلبية وخاصة على التفكك الأسرى.

ولقد تعددت الجرائم الماسة بالأسرة وتنوعت بتنوع الظاهرة الإجرامية داخل نطاق الأسرة، وتختلف باختلاف الظروف الاجتماعية وما يستجد في الحياة من تطورات، فهذه الجرائم تشكل الغالبية العظمى من الجرائم التي ترتكب في مجتمعنا، وان النتائج المترتبة على ارتكاب مثل هذه الجرائم أكثر خطورة من النتائج المترتبة على كثير من الجرائم الأخرى التي

تعاقب عليها كثير من القوانين في دول أخرى بعقوبات تصل إلي حد الإعدام (دراغمة،٢٠١١،ص ١١٣).

وتعتبر أهم المشكلات التي تعاني منها الأسرة المصرية، هي مشكلة الطلاق لما ينتج عنها من تفكك للأسرة وضياع للأبناء...الخ، ويعد الطلاق أحد المشكلات الناتجة عن سوء المعاملات الأسرية والتوتر بين الأزواج، وانشغال الزوجين عن القيام بمسئولياتهم، وإدمان وسائل الإنترنت والذي له آثاره السلبية علي الأسر بأثرها (ايمن،٢٠١٢،ص٢٠٧).

ووفقًا لذلك فإن هناك حالة طلاق تقع كل دقيقتين، ومن ٢٥ إلي ٢٨ حالة طلاق تقع كل ساعة، ويصل عدد الحالات في اليوم إلي ٦٣٠ حالة بمعدل ١٨٥٠٠ حالة في الشهر (المركزي للتعبة والاحصاء،٢٠٢٠).

والأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع فريق عمل يجب أن يطلع علي كل ما هو جديد في ممارسة المهنة، وقراءة الكثير من المراجع العلمية في الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية الأخرى التي تساعده في تدعيم عمله، وأن يكتسب العديد من المهارات والخبرات التي تساعده في تنمية الناحية الذاتية والمهنية، لمساعدته في تأكيد دوره داخل الفريق و زيادة التعاون بينه وبين أعضائه.(Bill and others, 1999, p163)

ومن خلال الدراسات السابقة تبين أن الأخصائي الاجتماعي في عمله بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية يعمل في أطار فريق العمل.ويعد العمل بروح الفريق عملية أساسية من عمليات تنمية البشر، ولأن الإنسان هو جوهر عملية التنمية والمشارك في صنعها والمستفيد منها، فإن العمل بروح الفريق يساعد البشر في تحقيق أهدافهم، والعمل الفريقي في ممارسات الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة الجماعة خاصة، بالنسبة للأخصائي الاجتماعي وغيره من المهنيين يجمع بين أفراده مسئولية مشتركة، وذلك علي الرغم من تباين المستويات الاجتماعية والثقافية و التعليمية و الاقتصادية لأعضاء الفريق، ومن الضروري للأخصائي الاجتماعي أن يفهم ديناميات العمل الفريقي التي تركز في العديد من العمليات المحورية مثل الاستشارة والمعرفة و التعاون المتبادل بين أعضاء الفريق، ويقوم العمل الفريقي بتحمل مسئوليات مشتركة لتحقيق أهدافهم الحالية وتحسين الخدمات التي تقدمها مؤسساتهم في المستقبل والتنسيق بين مختلف التخصصات المشاركة في الفريق (لبنى، ٢٠٠٥).

وقد أكد القانون رقم ١٠ لسنة٢٠٠٤ الخاص بإنشاء محكمة الأسرة المادة الخامسة والتي تنص على إنشاء مكتب أو أكثر لتسوية المنازعات الأسرية ويضم عدداً من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين وذلك لتقوم هذه المكاتب بدارسة النزاعات الأسرية من كافة جوانبها لتلافيها ووضع حلول مناسبة لها(الفقى، ٢٠١٥،ص ص٥٩:٥٨)

ويتم العمل داخل مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ،من خلال تقدم أحد أطراف النزاع بشكوي للمكتب وبعد ذلك يقوم المكتب بفحصها، وبعد ذلك يتم استدعاء أطراف النزاع ،وتعقد جلسة معهم أو عدة جلسات في حضور فريق العمل للوصول إلي حل للمشكلة ، وفي حالة الوصول لحل يعقد رئيس المكتب جلسة الصلح ويوقع كل من الطرفين علي محضر الصلح ويوثق هذا الصلح توثيقا رسمياً ،إما في حالة عدم حل المشكلة فإن كل عضو في فريق العمل داخل المكتب يقوم بكتابة تقرير حول القضية، ويقوم كل منهم بتقديم تقريره للقاضي للنظر فيه وإصدار الحكم في القضية على أساس ما جاء بتلك التقارير (ابراهيم،٢٠١٧، ص ٢٩١).

وتهدف الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري إلي بناء أسر سوية، ويتم ذلك من خلال مجموعة الأنشطة المعدة لحماية وتقوية الأسرة وتدعيمها من حيث أدائها الاجتماعي لوظائفها، ولا يقتصر دور الخدمة الاجتماعية علي الوقاية و الحماية فقط بل يمتد ليشمل العلاج لكافة المشكلات والصعوبات التي تواجهها الأسرة وتهدد كيانها واستمرارها في القيام بوظائفها (الصديقى،٢٠١٤، ص١٤٧).

وتقوم الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري بالعمل على إزالة المخاطر ومقاومة الضغوط التي تتعرض لها الأسرة ومساعدتها علي مواجهة مشكلاتها من خلال أساليب العلاج المختلفة التي تستخدمها الخدمة الاجتماعية معتمدة في ذلك علي ممتلكات الأسرة ومصادر المجتمع التي تستطيع من خلالها المهنة تحسين وظائفها(Greene, 2007,p 30) .

ولذلك تعتبر الآن الخدمة الاجتماعية هي إحدى المهن الأساسية التي يمكنها أن تضع الخطوط الرئيسية التي تسير عليها الأسر سواء في الحالات العادية أو حين وقوعها تحت طائلة مشكلة ما لتحديد الخطوات العلاجية اللازمة للقضاء أو التقليل من حدة هذه المشكلة(قاسم، ٢٠٠٨)

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أهمية تحديد آثار الإدمان الإلكتروني على انتشار الجرائم الأسرية وكذلك أهمية تحديد دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها؛ وهذا ما سوف توضحه الدراسات السابقة على النحو التالي:

- **دراسة آلن (Allen, 2004)** والتي أكدت على تعرض الأسرة للعديد من المشكلات المختلفة وأن الصلح في مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بوابة للخدمة الاجتماعية للعمل مع الأطفال والأسر التي لم تتطرق الخدمات الحالية إلي احتياجاتهم والتي يمكن أن تلعب دوراً هاماً لحمايتهم، وتقديم الدعم الاستشاري لهم.

- **دراسة تركي (٢٠٠٦)**:والتي أكدت علي ضرورة الاهتمام بالدور الوقائي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية مثل إقامة الندوات والمحاضرات وذلك للتوعية بالمشكلات المجتمعية ،ويمكن للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل بمكاتب التوجيه والاستشارات القيام بذلك الدور من خلال علاقته بالمؤسسات الأخرى مثل مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ،من خلال قيام أعضاء فريق العمل بالإرشاد الجماعي لعدد من الأسر لتوعيتهم بالمشكلات الأسرية المتعددة وكيفية مواجهتها بإلقاء كل منهم المحاضرات كل في مجال تخصصه.

- **دراسة الهادي (٢٠٠٧)**:حيث أكدت على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي كوسيط في مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية وحددت دور الأخصائي الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل الوساطة، وأكدت نتائجها أيضاً أنه يجب قبول أطراف النزاع عملية الوساطة، لأنه من خلال ذلك يستطيع الأخصائي الاجتماعي الإلمام بكل العوامل والظروف المحيطة والمؤدية للمشكلات الأسرية في محاولة الوصول لحلول لها.

- **دراسة الحوسني (٢٠١١)**:حيث استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة القائمة بين إدمان الإنترنت وكل من الاكتئاب والعزلة الاجتماعية، وقد أسفرت النتائج على أن نسبة انتشار إدمان الإنترنت بلغت ٤٩ لدى أفراد عينة الدراسة، كما أشارت النتائج أيضا، إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لكل من الاكتئاب والعزلة الاجتماعية، تعزى لاختلاف درجات إدمانهم على الإنترنت، كما أظهرت أيضا أن إدمان الإنترنت لدى أفراد عينة الدراسة يمكن أن يتنبأ بالاكتئاب والعزلة الاجتماعية وأبعادها لكن بصورة منخفضة وقد أكدت الدراسة على ضرورة التدخل للحد من إدمان الإنترنت.

– **دراسة حمد (٢٠١١):** وقد توصلت الدراسة إلي أنه:من أهم النتائج السلبية للإدمان على الاستخدام وخاصة الإدمان السيئ هو سهولة ارتكاب الطفل لأي سلوك منحرف أو غير سوي فضلا عن فقدان الحس الاجتماعي للطفل داخل الأسرة بسبب تحطم القيم و المبادئ المثلى من خلال غرف المحادثة أو الإدمان على المواقع الإباحية أو العنف والذي كثيرا ما يدفع الأطفال للإصابة بعدوى الأمراض الاجتماعية و النفسية والتي قد تجعل الباب مفتوحا لأنواع السلوك المنحرف، ومن أهم التوصيات التي أكدت عليها الدراسة هو دورة التدخل من اجل تحديد آثار إدمان الإنترنت وسبل مواجهتها.

– **دراسة رشوان (٢٠١١):** بعنوان إدمان الإنترنت وعلاقته بالهناء النفسي والاجتماعي حيث استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين إدمان الإنترنت والهناء النفسي الاجتماعي من خلال مكوناته وهي) الخجل – الاكتئاب – الانطواء الاجتماعي – تقدير الذات الرضا عن الحياة (وكذلك الوقوف على دلالة الفروق بين المدمنين وغير المدمنين على متغيرات الهناء النفسي – الاجتماعي، وكذلك الفروق بين الذكور والإناث في كل من إدمان الإنترنت والهناء النفسي الاجتماعي لديهم، وكذلك مدى إسهام كل متغير من متغيرات الهناء النفسي – الاجتماعي في التنبؤ بحدوث إدمان الإنترنت لدى طلبة الجامعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا عند مستوي) ٠٠١ (بين إدمان الإنترنت وكل من الخجل الاجتماعي والانطواء الاجتماعي والاكتئاب لدى عينة الكلية للدراسة، بينما توجد علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيا عند مستوي) ٠٠١ (بين إدمان الإنترنت وكل من تقدير الذات والرضا عن الحياة.أسهم كل من) الانطواء الاجتماعي، الاكتئاب، الرضا عن الحياة الخجل، تقدير الذات (على الترتيب في التنبؤ بحدوث إدمان الإنترنت لدى عينة الدراسة.

– **دراسة البداينة (٢٠١١):** وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن الجريمة الإلكترونية هي ظاهرة اجتماعية متوافقة مع انتقال المجتمعات إلي المجتمع الرقمي، حيث انتقل نشاط الناس من الواقع الفعلي) المادي (إلي الواقع الافتراضي، وهي جريمة عابرة للحدود الوطنية؛ تصنيف هذه الأسباب على ثلاثة مستويات من النظم هي:النظام الشخصي، والنظام الوسيط والنظام الكوني؛ أسباب الجريمة علي المستوي الشخصي هي الضغوط العامة، ضبط الذات المنخفض، الفرصة، البحث عن التقدير، النشاط الروتيني، أسباب الجريمة الإلكترونية علي المستوي المجتمعي، هي البطالة، التحضر، البحث عن الثراء، ضعف تنفيذ القانون وتطبيقه

في الجريمة الإلكترونية؛ أسباب الجريمة الإلكترونية على المستوى الكوني، هي التحول للمجتمع الرقمي، العولمة، الترابط الكوني، انكشاف البنية التحتية المعلوماتية الكونية، سهل انتشار الجرائم الإلكترونية سهولة الوصول للمستهدفين وانخفاض الكلفة، والغفلة في تنفيذها وضعف الرقابة والسرعة في تنفيذها وتوظيف الاتصالات والتفاعلات في ارتكابها، وقلة الخطورة على الجناة، وسرعة الكسب غير المشروع، والفرص المتاحة لارتكابها، والضغوط الشخصية والعامة على الجناة، وضعف الرقابة عامة.ساهمت عوامل التحضر السريع، والبطالة والرغبة بسرعة الثراء، وضعف التشريعات وضعف أدوات الحماية، وتوافر الفرصة لارتكابها وغياب الحراسة التقنية في انتشارها.

– **دراسة المطيري (٢٠١٥)**:حيث استهدفت الدراسة تحديد علاقه شبكات التواصل الاجتماعي بالمجتمع والتعرف على تأثيرها والبحث عن كيفيه ضبط شبكات التواصل الاجتماعي بغرض تحقيق الأمن بها في مجالات الضبط التقني الإلكتروني وقد توصلت نتائج الدراسة إلي وجود تأثير فاعل لشبكات التواصل الاجتماعي على الأمن، وعدم وجود برامج توعية وإرشاد موجهه للأسرة حول سلبيات وآثار مواقع التواصل الاجتماعي.

– **دراسة حامدي (٢٠١٥)**:حيث استهدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين الإدمان على الإنترنت وكل من الاغتراب النفسي والسلوك العدواني على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوي، وتوصلت نتائج الدراسة إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في إدمان الإنترنت لدى العملاء ولصالح الذكور.كما توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الإدمان على الإنترنت وكل من الاغتراب النفسي والسلوك العدواني لدى تلاميذ المرحلة الثانوية.

– **دراسة إبراهيم** (٢٠١٦):وقد توصلت الدراسة إلي تعدد جرائم الإنترنت في المجتمع المصري، وتختلف من حيث أنواعها وشدتها وترتيبها، كما أكدت اختلاف مكان ارتكاب جرائم الإنترنت عن الجرائم التقليدية وأخيرا كشفت الدراسة الميدانية بكافة مصادرها أن الإعلام يلعب دورا هاما في التوعية ونشر الوعى الثقافي بكيفيه استخدام شبكه الإنترنت بشكل آمن.

– **دراسة عبد الله (٢٠١٥)**:بعنوان إدمان الإنترنت وعلاقته بسمات الشخصية المرضية لدى الأطفال والمراهقين حيث استهدفت الدراسة معرفة إدمان الإنترنت وعلاقته بسمات الشخصية المرضية لدى الأطفال والمراهقين والفروق وفقا لمتغير الجنس والمرحلة النمائية لدى الأطفال

والمراهقين؛ توصلت النتائج إلي وجود علاقة بين إدمان الإنترنت وكل من توهم المرض، القلق الاكتئابي، الملل والانسحاب، تبين وجود فروق بين الجنسين في إدمان الإنترنت ولصالح الذكور، كما تبين وجود فروق بين الأطفال والمراهقين لصالح المراهقين.

– **دراسة فتحي (٢٠١٥)**:والتي توصلت الي وجود تأثيرات سلبية لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي على علاقة المبحوث من الأبناء بأسرته بسبب تقليلها للحوار الشخصي التفاعلي بين أفراد الأسرة مع استسهال الحوار عبر وجود تأثيرات سلبية لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي على علاقة المبحوث من الأبناء بأسرته بسبب تقليلها للحوار الشخصي التفاعلي بين أفراد الأسرة مع استسهال الحوار عبر هذه الشبكات الاجتماعية داخل المنزل وأوصت الدراسة بضرورة العمل على مواجهة آثار تلك الظاهرة.

– **دراسة يلدز Yildiz (2016)**: توصلت إلي أن استخدام الإنترنت هو مسؤولية تقع على عاتق الآباء والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين، من حيث توعية الطلا ب من خطر الإدمان على الإنترنت فإنه يجب عليهم تنظيم ساعات العمل عليه، أو ساعات الترفيه لتكون ساعتين فقط في اليوم، كما يجب على الآباء متابعة أبنائهم من حيث فترة استخدامهم للإنترنت وطبيعة الاستخدام وماهية البرامج التي يستعملونها، بالإضافة إلي إرشادهم إلي المواقع المفيدة والهادفة وأن تحظر المواقع غير الأخلاقية والمواقع غير المفيدة وأن تضع جدولاً زمنياً لاستخدام الإنترنت للفرد.

– **دراسة الجلابيه (٢٠١٦)**:بعنوان إدمان الإنترنت وعلاقته بالرضا عن الحياة وتقدير الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية حيث استهدفت الدراسة:الكشف عن مستوى إدمان الإنترنت لدى طالبات المرحلة الثانوية بمدينة الرياض ومعرفة العلاقة بين إدمان الإنترنت وكلا من الرضا عن الحياة وتقدير الذات، وإمكانية التنبؤ بإدمان الإنترنت من الرضا عن الحياة وتقدير الذات، وتوصلت الدراسة إلي أن أعلى نسبة من العملاء آت يستخدمن الإنترنت بشكل معتدل حيث بلغت ٦٥٤، بينما بلغت نسبة ممن يستخدمن الإنترنت بشكل مرتفع ٢٨٦، تليها نسبة العملاءء اللاتي يستخدمن الإنترنت بشكل منخفض حيث بلغت ٥٢،كما بلغت نسبة من يستخدمن الإنترنت بشكل حاد0,8%

– **دراسة الزواوي (٢٠١٦)**:حيث استهدفت الدراسة تحديد الأبعاد المستحدثة في الخيانة الزوجية والمخاطر المحتملة على الأسرة المصرية جراء ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من

النتائج ومنها، أن ١٠٠% من المبحوثين رأوا أن عولمة الفجور من خلال نشر) مشروع الزنا (بين الشعوب وعولمة البغاء عبر الإنترنت وإهمال الزوجة لزوجها، وانشغالها بالمنزل والأولاد والتعرض للخداع من قبل المواقع الجنسية التي يبثها أعداء الدولة للغزو السلبي للقيم والأخلاق وتفكيك الأسرة والفوضى الأخلاقية والملل من الزوجة وبالتالي ضعف الرضا الزوجي وضعف الوازع الديني وبالتالي ضعف الخشية من التي تحول دون الانحرافات عامة والانحرافات الجنسية خاصة، يعدوا من ابرز أسباب خيانة الزوج لزوجته عبر الإنترنت.كما توصلت النتائج إلي أن نسبة ٩٠% من المبحوثين رأوا أن تنميط شكل خيالي للجمال من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو الإلكترونية عبر الإنترنت يعد من أبرز أسباب خيانة الزوج لزوجته عبر الإنترنت.وأوصت الدراسة بضرورة تحديد الآثار السلبية الناتجة عن وسائل التواصل الإلكترونية وكذلك تحديد البرامج المختلفة لمواجهتها.

– **دراسة خفش (٢٠١٦):**حيث بينت الدراسة أن الأسباب والدوافع الجوهرية وراء استخدام العملاء للإنترنت لساعات طويلة بالدرجة الأولى تتمثل في وقت الفراغ بنسبة (٥٢) ويليه السبب الآخر وهو قلة وجود أماكن للترفيه بنسبة (٣٠) كما بينت الدراسة أن الاستخدام المفرط والمكثف للإنترنت يؤثر على العملاء بشكل سلبي وبالأخص انه يؤدي إلي تفكك أسرى.

– **دراسة بيومي(٢٠١٨):** وقد توصلت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين درجات أفراد العينة على مقياس إدمان الإنترنت ودرجاتهم على مقياس اضطراب العناد والتحدي، واضطرابات النوم، واضطرابات الأكل.لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطي درجات الذكور والإناث على مقياس إدمان الإنترنت يعزي إلي أثر متغير النوع(ذكر أنثى) وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطي درجات الذكور والإناث على مقياس اضطراب العناد والتحدي يعزي إلي أثر متغير النوع) ذكر أنثي "(لصالح الذكور.لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطي درجات الذكور والإناث على مقياس اضطرابات النوم يعزي إلي أثر متغير النوع)ذكر أنثي"؛ وذلك باستثناء البعد الأول) الأرق(، والذي كان فيه فرقا دالا لصالح مجموعة الإناث.لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطي درجات الذكور والإناث على مقياس اضطرابات الأكل يعزي إلي أثر متغير النوع) ذكر أنثي.

- **دراسة حجازي (٢٠١٨):**حيث استهدفت الدراسة التعرف على العوامل التي تساعد على انتشار الشائعات التي تخص الأمن الاجتماعي على تطبيق الفيس بوك، وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن (٤٩) من أفراد عينة الدراسة يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بشكل يومي لمدة ٣ ساعات فأكثر.وأن (٤٣٣) أبدوا موافقتهم على أن تنفيذ الشائعات المرتبطة بالأمن الاجتماعي عمل جيد.إدراك المبحوثين لوجود مخاطر لشبكات التواصل الاجتماعي على الأمن الاجتماعي المصري.

- **دراسة مونى Monni (2018):**حيث استهدفت الدراسة توضيح الأسباب والتأثيرات النفسية للجرائم الإلكترونية علي الفتيات نحو الأمن الاجتماعي، والتي قد تدفعها في كثير من الأحيان الانتحار للتخلص من حياتها. وقد توصلت الدراسة إلي ان أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هي الانتقام من الضحية، التسلية والمرح لقضاء أوقات الفراغ، العلاقات العاطفية، التدهور والانحطاط الأخلاقي، البطالة بين الشباب، نقص الخبرة والتعلم لدي الفتيات لذلك يكن فريسة سهلة لمثل تلك الجرائم.وفيما يتعلق بالتأثيرات النفسية والاجتماعية للجرائم الإلكترونية علي الفتيات في بنجلاديش تمثلت في الإحراج والاكتئاب والانعزال عن الأسرة والمجتمع مما يدفعها إلي الانتحار في محاولة الهروب من تلك الضغوط النفسية والعصبية الرهيبة التي سببتها الجرائم الإلكترونية لها، وقد أكدت الدراسة على ضرورة التدخل من اجل مواجهة الجرائم الإلكترونية بالبرامج المختلفة.

- **دراسة: Saidul (2019)**حيث استهدفت الدراسة التعرف على موقف الشباب نحو الجرائم الإلكترونية وتأثيراتها على إدراك المراهقين حول الأمن الاجتماعي، كذلك التعرف علي جميع الظروف المحيطة والمؤدية إلي تلك الدراسة إلي الدراسات الوصفية.انتشار الجرائم الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج التالية:أن الذكور هي الفئة الأكثر تنفيذا للجرائم الإلكترونية أكثر من الإناث بنسبة (٦٤) مقابل (٣٦) للإناث، جاءت نوعية الجرائم الإلكترونية التي واجهتها العينة البحثية في المركز الأول التفكك الأسرى، ثانيا سرقة الملفات، ثم الإباحية التي تتم عبر الإنترنت، وأخيرا الفيروسات، جاءت اهم التأثيرات السلبية للجرائم الإلكترونية في المركز الأول تدمير الكمبيوتر الخاص بالضحية، ثم إلحاق آثار نفسية وعقلية بالضحية، يليها الحاق تأثيرات مادية بضحايا الجرائم الإلكترونية، وأخيرا الحاق خسائر مادية.

– **دراسة شحاته (٢٠١٩):** حيث استهدفت الدراسة الكشف عن بعض الخصائص النفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية المتمثلة في الميل إلي الجريمة وماهي الأسباب والدوافع النفسية وراء ارتكابهم تلك الجرائم الإلكترونية وما العائد والفائدة وراء ارتكاب عمل يجرمه القانون، وتوصلت نتائج الدراسة إلي عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجات العملاء في الجريمة الإلكترونية ودرجاتهم في الميل للجريمة لدى طلاب الجامعة.

– **دراسة علوان (٢٠١٩):** بعنوان الآثار الاجتماعية لإدمان الإنترنت على بناء الأسرة حيث استهدفت الدراسة الكشف عن أنماط استخدام أفراد الأسرة للإنترنت ودوافعهم في ذلك الاستخدام، رصد ملامح التغير في بناء السلطة داخل الأسرة في ضوء استخدامها للإنترنت.الوقوف على مدى تأثير استخدام الإنترنت على رؤوس الأموال داخل الأسرة، وتوصلت نتائج الدراسة إلي تباين دوافع استخدام أفراد الأسرة للإنترنت، واحتلت الدوافع الاجتماعية المرتبة الأولى في دوافع الاستخدام، بينما جاءت الدوافع الترفيهية في المرتبة الثانية، في حين تراجعت دوافع الاستخدام لأغراض معرفية لتحتل المرتبة الثالثة والأخيرة من بين دوافع استخدام الأسرة للإنترنت.أوضح البحث وجود تأثير متوسط لاستخدام الأسرة للإنترنت على نظام التنشئة الاجتماعية داخلها، وكان تأثير ذلك الاستخدام على الأبناء كموضوع للتنشئة أعلى من تأثيره على الآباء كقائمين بالتنشئة، ووجه استخدام الإنترنت الآباء إلي تنشئة أبناء هم وفقا لأساليب تعتمد على الإقناع والحوار .رصد البحث وجود تأثير متوسط لاستخدام الأسرة للإنترنت على سلوكها الإنجابي، وكان تأثير ذلك الاستخدام على الممارسات الإنجابية للأسرة أكبر من تأثيره على جوانب الوعي الإنجابي لديها.كما أشار تحليل نتائج البحث إلي أن الإنترنت يغير بعض ملامح ثقافة الأسرة، ويزيد من وعيها، ويؤثر على طريقة تفكيرها؛ وينعكس ذلك على كافة مجالات حياتها وعلى بناء ها الأسرى، حيث أكد التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط دالة موجبة بين تأثير الإنترنت على بناء السلطة داخل الأسرة وتأثيره على وظائف الأسرة سواء عملية التنشئة الاجتماعية أو سلوك الأسرة الإنجابي، فكل تغير أو تأثير على أيا منهم يقابله تغير يلحق بالأخر لذلك يجب التدخل للحد من إدمان الإنترنت.

– **دراسة Mshana (2019):**حيث استهدفت الدراسة التعرف على تأثير الجرائم الإلكترونية على المجتمع.وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن الجرائم الإلكترونية لها تأثيرات سلبية على

المجتمع ومن بينها الخيانة الزوجية، عرض المواد الإباحية والغير أخلاقية، التحرش الإلكتروني، القرصنة الإلكترونية وسرقة الملفات الهامة من حاسوب الضحية.

– **دراسة عبد الغنى (٢٠١٩)**:حيث استهدفت الدراسة التعرف على السلوكيات الممارسة من قبل الأزواج عبر مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع الأردني، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها:وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة كل من السلوكيات الجنسية والعاطفية ومتغير العمر، أيضا توصلت النتائج إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة السلوكيات العاطفية من قبل الأزواج عبر مواقع التواصل الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، بينما دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة السلوكيات الجنسية تعزى للمؤهل العلمي، كما توصلت الدراسة إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة السلوكيات العاطفية تعزى للنوع الاجتماعي، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة السلوكيات الجنسية من قبل الأزواج تعزى للنوع الاجتماعي، وحول الإجابة على التساؤل المحوري:هل تعد السلوكيات الممارسة من قبل الأزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي نوعا من الخيانة الزوجية وبالتالي تشكل مشكلة اجتماعية ؟ بينت نتائج الدراسة بأن أكثر السلوكيات العاطفية هو الشعور بالراحة بالتواصل مع شخص غريب، بينما أكثر السلوكيات الجنسية الممارسة هو التعبير عن الرغبات الجنسية.، وأوصت الدراسة بتحديد آثار ظاهرة إدمان الإنترنت والعمل على مواجهتها بشتى الطرق.

– **دراسة موسى (٢٠٢٠)**:وقد توصلت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة ارتباطية موجبة بين إدمان الإنترنت بأبعاده المختلفة، والانحرافات والاضطرابات الجنسية بأبعادها لدى عينة من الشباب الجامعي، وجود فروق الشباب الجامعي على مقياس إدمان الإنترنت وأبعاده الفرعية لصالح الذكور، تبعا للمواقع التي يفضلون استخدامها) الدردشة، البريد الإلكتروني، الفيس بوك (لصالح مستخدمي مواقع الدردشة، ولصالح الفئة العمرية) من ١٨–٢٢ عام، ولصالح مستخدمي الإنترنت أكثر من ست ساعات، ولا توجد فروق بين متوسطات درجات التخصصين العملي والأدبي على مقياس إدمان الإنترنت، ومقياس لاضطرابات الجنسية لدى عينة من الشباب الجامعي، وقد أكدت الدراسة على ضرورة التدخل بالبرامج المختلفة للحد من هذه الآثار السلبية.

- **دراسة محمد (٢٠٢٠)** هدفت الدراسة الحالية إلي تحديد دور أخصائي خدمة الفرد في ترشيد استخدام الإنترنت وعلاقتها بالمعايير الاجتماعية لدي العملاء في المدارس بمدينة ٦ أكتوبر وتكونت عينة الدراسة من٢١٠ طالب و طالبة و ٣٤ أخصائي اجتماعي من سبع مدارس للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ واستخدمت الباحثة استبيان موجهه للأخصائيين الاجتماعين للتعرف علي الدور المهني للأخصائيين الاجتماعين في ترشيد استخدام الإنترنت واستبيان اخر يطبق علي العملاء في المدارس للتعرف علي انعكاس دور الأخصائي الاجتماعي في ترشيد استخدام الإنترنت وعلاقتها بتشكيل الحقائق الاجتماعية لدي العملاء .أظهرت نتائج الدراسة أهمية الدور المهني الأخصائي الاجتماعي في ترشيد استخدام الإنترنت لما لها من تأثير على تشكيل المعايير الاجتماعية لدي العملاء في المدارس.

- **تعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال الدراسات السابقة التي تناولها الباحث اتضح أن هناك العديد من العوامل التي تؤدى إلي النزاعات الأسرية سواء المرتبطة بالزوج أو المرتبطة بالزوجة أو المرتبطة بالأهل والأقارب والمحيطين وكانت اهم هذه الأسباب إدمان الإنترنت.

- كما اتضح من الدراسات السابقة تفشى ظاهرة الإدمان الإلكتروني في الآونة الأخيرة بشكل غير مسبوق.
- أكدت الدراسات السابقة على الدور الذى تقوم به الخدمة الاجتماعية بمكاتب الاستشارات الأسرية وأهمية دور الأخصائي الاجتماعي في الحد ظاهرة إدمان الإنترنت.
- أكدت الدراسات على ضرورة تحديد الآثار المترتبة على إدمان الإنترنت والعمل على مواجهتها.
- أكدت الدراسات على ارتباط الإدمان الإلكتروني بانتشار الجرائم الأسرية.
- أكدت بعض الدراسات على عدم المعرفة الكاملة بخطورة الإدمان الإلكتروني وآثاره على انتشار الجرائم الأسرية.
- مما سبق لم يجد الباحث دراسة تناولت الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها.

- تأسيسا على ما تم عرضة من دراسات سابقة:

لم يجد الباحث دراسة تناولت الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحديد الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني وكذلك تحديد دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها.

- أوجه استفادة الباحث من الدراسات السابقة-:

- أفادت الباحث في صياغة مشكله الدراسة وصياغة المفاهيم والموجهات النظرية للدراسة.
- تحديد أهمية وأهداف الدراسة وفروضها وذلك إلي جانب التراث النظري.
- المساعدة في كيفية اختيار أدوات الدراسة ووسائل جمع البيانات المناسبة.

- مشكلة البحث:

استناداً إلي ما تم عرضه من الدراسات ذات الصلة والاطلاع على منهاجيتها وأهم نتائجها ومن عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

فإن مشكلة الدراسة تتحدد في:"ما الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها ؟"

أهمية الدراسة:

١. الأسرة هي وحدة بناء المجتمع، والمشكلات التي تتعرض لها سوف تؤثر على استقرارها واستقرار المجتمع.
٢. تعرض المجتمع المصري لكثير من المتغيرات التي أثرت على الأسرة وأدت لزيادة حالات الطلاق، حيث أكد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن هناك حالة طلاق تقع كل دقيقتين، ومن (٢٢٢) إلي (٢٦) حالة طلاق تقع كل ساعة، ويصل عدد الحالات في اليوم إلي (٥٨٠) حالة بمعدل (١٧٩٠٠) حالة في الشهر الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسات والبحوث العلمية للوقوف على أسباب هذه الظاهرة والعمل على علاجها.
٣. تناول الدراسة الحالية لظاهرة مستحدثة وهي ظاهرة الإدمان الإلكتروني وعلاقته بانتشار الجرائم الأسرية، فمع الزيادة المطردة في استخدام الإنترنت بدأت السلبيات في الزحف تدريجيا، تلك السلبيات المتماثلة في نوع جديد من الإدمان ليس بالاستنشاق أو بالابتلاع أو بالحقن بل في شكل آخر للإدمان وهو الإدمان الإلكتروني.

٤. الأهمية التطبيقية للدراسة والمتمثلة في توفير قدر من البيانات عن الإدمان الإلكتروني وأسبابه وعلاقته بانتشار الجرائم الأسرية والتوصل إلي مقترحات لموجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني.

٥. أن المجال الأسرى يعتبر احد المجالات الهامة التي يجب الاتجاه إلي محاولة التغلب على الظواهر التي تؤثر على استقراره، حيث أولته الكثير من الدول المتقدمة اهتماما كبيرا

- أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية في هدف رئيسي مؤداه:

تحديد الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ودور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهتها.

وينبثق من الهدف الرئيسي العديد من الأهداف الفرعية التي يتمثل أهمها في:

١. تحديد أسباب الإدمان الإلكتروني.
٢. تحديد آثار الإدمان الإلكتروني
٣. تحديد أنواع الجرائم الأسرية الناتجة عن الإدمان الإلكتروني.
٤. تحديد دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة آثار الإدمان الإلكتروني في انتشار الجرائم الأسرية

رابعا:تساؤلات الدراسة:

١. ما أسباب الإدمان الإلكتروني؟
٢. ما آثار الإدمان الإلكتروني ؟.
٣. ما الجرائم الأسرية الناتجة عن الإدمان الإلكتروني؟
٤. ما أدور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ؟.
٥. ما المقترحات لمواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ؟.

- مفاهيم الدراسة:

- الإدمان الإلكتروني:

هو اضطراب سلوكي يحدث نتيجة تكرار الفعل الذي يقوم به الفرد من استخدام الأدوات الإلكترونية) الحواسيب - الجوالات - الشبكة المعلوماتية - الألعاب

الإلكترونية....إلخ (لكي يشعر بشيء معين يعتبره جميلا دون النظر إلي العواقب والآثار السلبية التي تطرأ عنه سواء على الفرد نفسه أم المحيطين به، وهو أيضا حالة غير قابلة للتحكم والسيطرة عليها.

الإجرام الأسري:هو ذلك النمط الحديث الذي تتنوع فيه الظاهرة الإجرامية داخل النطاق الأسري الواحد، بسبب ما يستجد في الحياة الاجتماعية من ظروف وما يطرأ عليها من متغيرات تترك آثارها في الجريمة، فتغير من شكلها ومن وسائل إتمامها وتأخذ الجرائم الأسرية صوراً متعددة منها:جريمة ترك مقر الأسرة، جريمة إهمال الزوجة الحامل، جريمة الإجهاض، جريمة الفاحشة بين ذوي الأرحام، جريمة القتل، جريمة العلاقات غير الشرعية، جريمة الإهمال المعنوي للأولاد

- **الموجهات النظرية للدراسة:**
- **اتجاه الممارسة العامة.**

عرف قاموس الخدمة الاجتماعية الممارسة العامة على أنها:

تلك الممارسة Practice التي تقوم على أساس عام من المعرفة والمهارة المرتبطة بالخدمة الاجتماعية التي تقدمها المهنة Advance of the profession وفي ذلك يستخدم الأخصائي الاجتماعي أساليب مهنية متنوعة للتدخل المهني ويعمل مع أنساق مختلفة على نطاق واسع.

كما يشير مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية إلي قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على العمل مع مختلف الأنساق مثل الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمنظمات والمجتمعات مستخدمين إطاراً نظرياً فعالاً يتيح لهم الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب واستراتيجيات للتدخل مع مشكلات ومستويات هذه الأنساق.

- **أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام:**

دور الممارس العام كمقدم الرعاية: The role of the general practitioner as a provider of care

حيث يهتم الأخصائي كممارس عام بتقديم الرعاية بشكل مستمر للعملاء، وفى هذا الدور يسعى الممارس العام إلي مساعدة نسق العملاء على اكتشاف مصادر القوة بداخلهم

واستخدامها لتحقيق أهدافهم ومساعدتهم على تحديد أهدافهم والعمل على تحقيقها ويقوم الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بما يلى:

- مساعدة العملاء على التخلص من المشاعر السلبية ودعم المشاعر الإباحية (Jarolmen, 2013, p25).
- مساعدة العملاء على فهم أنفسهم واكتشاف قدراتهم Their abilities وإمكانياتهم ومساعدتهم على استغلالها لصالحهم تحقيقاً لأهدافهم وزيادة ثقتهم بنفسهم.
- تزويد العملاء بالمهارات المهنية المتنوعة وفقاً لقدراتهم وميولهم.
- مساعدة المؤسسة على القيام بوظائفها الاجتماعية وذلك باستغلال إمكانياتها المادية والبشرية لخدمة المجتمع.(Ward, B.R,1995,P101)

١- دور الممارس العام كمغير للسلوك: Behavior changer

يعمل الممارس العام في هذا الدور على تغيير أنماط سلوك وعادات العملاء والأسر والجماعات وأيضاً المجتمعات حيث أنه على مستوى العملاء يمكن التعامل مع الأنماط السلوكية غير السوية.كالعدوان والسرقة.(Waller, R.J., 2008)

٢- دور الممارس العام كمعالج: The role of the general practitioner as a therapist

في هذا الدور يقوم الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بالتأثير في نسق العملاء لمساعدته في علاج مشكلاته سواء كانوا أفراداً أو جماعات وأيضاً علاج البيئة الاجتماعية كالتأثير في الأسرة أو فريق العمل المؤسسي أو التأثير في المجتمع العام وفى هذا يقوم الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بما يلى:

- مساعدة العملاء على مواجهة مشكلاتهم التي تواجههم في أسرهم وفى المجتمعات مثل المشكلات الاقتصادية والمشكلات السلوكية.
- تعديل السلوكيات Behavior modification السلبية لديهم والتي تعوق نموهم الاجتماعي والدراسي مثل العدوان والعنف والتدخين والتأخر الدراسي والانحرافات السلوكية الأخرى.
- تعديل الأفكار Modify thoughts والاتجاهات الخاطئة لدى العملاء

٣- دور الممارس العام كمقدم لتسهيلات: Provider for facilities

وفى هذا الدور يقوم الأخصائي بتعريف العملاء بإمكانياتهم وقدراتهم ومنحهم الفرص ليقوموا بعمل ناجح أو اتخاذ القرارات المناسبة وتعريفهم بمصادر الخدمات وكيفية الحصول عليها وتحديداً يقوم الأخصائي الاجتماعي كممارس عام لمواجهة مشكلات العملاء بما يلى:-

- توضيح مصادر الخدمات المتاحة Available services في المجتمع والتي يمكن أن يستفيد منها العملاء في مواجهة مشكلاتهم الاقتصادية.
- تكوين جماعات يمارس فيها العملاء أنشطة متنوعة تقابل احتياجات ورغبات أنشطة متنوعة تقابل احتياجات ورغبات العملاء واستخدامهاً كمصدر للتغير والتأثير في شخصياتهم للوصول بهم للنضج الاجتماعي وتسهيل تفاعلهم مع زملائهم.(فدوى،٢٠١٣،ص ١٠٦)
- تهيئة الظروف المحيطة بالعملاء لمساعدتهم على التعاون والتفاعل مع زملائهم من خلال العمل معهم ومع المجتمع المحيط به.

٤- دور الممارس العام كباحث: The role of the general practitioner as a researcher

ودور الباحث يفرض على الأخصائي الاجتماعي كممارس عام أن يقوم بالبحوث والدراسات للظواهر والمشكلات والقضايا التي تهم نسق العملاء من اجل الاستفادة من نتائجها لصالح نسق العميل.

كما يقوم الأخصائي من خلال هذا الدور ببحث حالات العملاء ومشكلاتهم وجمع البيانات اللازمة عنهم مما يفيد في علاج مشكلاتهم.

٥- دور الممارس العام كمساعد أو المعين: The role of the general practitioner or appointed as an assistant

يشكل هذا الدور التطبيق العملي لفكرة " مساعدة العميل على مساعدة نفسه " ، بمعنى أن يكون سلوك الأخصائي مسهلاً لسلوك العميل في الاتجاه المرغوب ، ويقوم بتشجيع العميل النفسي على النشاط الذاتي لخدمة نفسه والتصرف باستقلاليته ويعاونه في العثور على مصادر القوى الكامنة في نفسه.

٦- **دور الممارس العام كوسيط:** The role of the general practitioner as a mediator

إن الأخصائي الاجتماعي عندما يؤدى دور الوسيط فهو يربط الأنساق بالموارد المتاحة كما يؤدى مسئولية مهنية في العمل على تأكيد أن الموارد تعامل أنساق العميل بطريقة إنسانية وذات فاعلية، وتحديداً يقوم الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بما يلى:

- تسهيل حصول العملاء وأسرهم على المساعدات والخدمات (JoAnn Patrolmen, 2013, p97).
- حل المشكلات التي تنشأ بين نسق العملاء ونسق الفعل.
- العمل على ربط بين الانساق المختلفة وذلك لإيجاد علاقة تعاونية بينهم.

٧- **دور الممارس العام التربوي:** **The role of the general practitioner Educational**

وفى هذا الدور يقوم الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بتزويد supply نسق العملاء أو النسق المؤسسي بالمعارف والمعلومات التي يحتاجونها للتعامل مع العميل النفسي ومساعدة نسق العميل على ممارسة سلوكيات إيجابية ومهارات لازمة لإتمام تفاعلهم الاجتماعي بطريقة سليمة.

٨- **دور الممارس العام كادراي:** The role of the general practitioner Administrative

وفى هذا الدور يقوم الأخصائي الاجتماعي الممارس العام بالأعمال المتصلة بالتنظيم والإدارة والتي تتطلبها طبيعة عمله من خلال مساهمته في إعداد الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها ومع العملاء يقوم الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بما يلى:

- أعداد وتلقى التقارير المختلفة (أسبوعية – شهرية – سنوية) من كافة المستويات ودراستها ورفع توصيات بشأنها للمستوى الأعلى.
- يقوم أيضاً بالمتابعة والإشراف.

٩- دور الممارس العام كمقوم: The role of the general practitioner Constituent

لا يقتصر القيام بهذا الدور على أخصائي معين ولكن من الضروري بالنسبة لجميع الأخصائيين وأيا ما كان مستواهم العلمي أو العملي أن يقوموا بهذا الدور بداية من تقويم أعمالهم ثم تقويم أعمال الآخرين.

١٠- دور الممارس العام كمطالب:Demands

حيث ان الأخصائي الاجتماعي من خلال هذا الدور يقوم بالمطالبة بحقوق العملاء من مختلف المؤسسات التي يمكن ان تقدم خدمات للعملاء ، وآثاره excitement المجتمع للمشاركة في تقديم خدمات للعملاء.

١١. دور الممارس العام كمقدم للخدمات:

حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي من خلال هذا الدور بإمداد العملاء بالخدمات اللازمة ومصادر Sources الحصول عليها والعمل على تحسين وفاعلية تلك الخدمات وذلك من خلال:

- توضيح أنواع الخدمات المتاحة في المؤسسات المختلفة .
- تحديد المؤسسات التي يمكن أن تقدم خدمات للعملاء وكيفية الاستفادة من تلك الخدمات (حبيب،٢٠١٦،ص ٥٦٩).

١٢. دور الممارس العام كمخطط Planned

حيث يقوم المماس العام في المؤسسات المختلفة بوضع مجموعة من الخطط والتي تعمل على تحسين جودة الخدمات Quality of services والعمل على استفادة اكبر قدر ممكن من العملاء من تلك الخدمات.

ويمكن توظيف أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في هذه الدراسة لمواجهة الآثار المترتبة على الإدمان الإلكتروني على النحو التالي:

- دوره كمعالج ليساعد الشباب على التخلص من تلك الآثار السلبية.
- دوره كمستشار حتى يستشيره الشباب في كل ما يدور في أذهانهم.
- كمغير للسلوك من خلال العمل على تغيير أنماط سلوك وعادات المدمنين للأنترنت.

- دوره كخبير وموجه:لتوجيه الشباب للاستخدام الأمثل لتلك المواقع والشبكات
- دوره ك كتربوي ومرشد لتنميه المعارف السليمة لدي الشباب.
- العلاج بالنمذجة:من خلال المشاركة عن طريق مساعده الشباب لكي يري نموذج فعلى ليقوم بالاستجابة.
- المناقشة الجماعية مع الجماعات الصغيرة لمناقشه الآثار السلبية لوسائل التواصل وأيضا لعب الدور لتنميه الخبرات حول الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي.

ثامناً:الإجراءات المنهجية للدراسة:

– **نوع الدراسة:** تنتمى هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية التي تستهدف تحديد الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني.

– **المنهج المستخدم:** منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية لبعض الأسر المترددين على المكاتب.

– **أدوات الدراسة:** اعتمد الباحث على أداة الاستبيان مطبقة على الأسر المترددين على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظة بورسعيد.

– **صدق وثبات الاستمارة:Validity and reliability of the form**

قام الباحث بتحكيم الاستمارة من خمسة عشرة من الأساتذة بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ومعهد الخدمة الاجتماعية ببورسعيد والخبراء من الأخصائيين الاجتماعيين بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية واستبعاد العبارات التي لم يوافق عليها ثلاثة عشر على الأقل من سيادتهم.

وقام الباحث بتطبيق الاستمارة على ثلاثة عشرة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمنظومة التأمين الصحي الشامل ، وتم التطبيق عليهم مرة أخرى بعد خمسة عشر يوما وقد بلغ معامل ارتباط بيرسون (٨٧,٩) مما يعنى أن الاستمارة على درجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد على نتائجها

– **مجالات الدراسة:fields of study**

– **المجال المكاني:** طبقت الدراسة على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظة بور سعيد وعددها (٢)

وذلك للأسباب التالية:

- من خلال معايشة الباحث لمكاتب الاستشارات الأسرية من خلال عمله كعضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببور سعيد ويقوم بالأشراف على تدريب العملاء في مكاتب الاستشارات الأسرية.
- تعد مكاتب الاستشارات الأسرية بمحافظة بور سعيد مكان بكر لإجراء هذه الدراسة نظرا لأنه لم تجرى عليها دراسة حتى الأن في حدود علم الباحث.
- تعرض المترددين من الأسر على مكاتب الاستشارات الأسرية بمحافظة بورسعيد للعديد من صور الجرائم الأسرية، الأمر الذى دفع الباحث إلي ضرورة دراسة هذه الظاهرة وتحديد أسبابها.
- توفر عينة البحث بمكاتب الاستشارات الأسرية بمحافظة بور سعيد.
- إبداء فريق العمل روح التعاون مع الباحث ومساعدته.

– **المجال البشري:**

اختار الباحث عينة البحث بالطريقة العمدية من المترددين على مكاتب الاستشارات الأسرية بمحافظة بورسعيد وتكونت عينة الدراسة من (٣٢) مفردة من خلال مراعاة مجموعة من الضوابط تمثلت فيما يلي:

- أن يكون من المترددين على مكاتب الاستشارات الأسرية وذلك من خلال الاطلاع على سجلات المترددين بالمكاتب
- أن يكون قد تعرض لأحد صور الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني.
- أن يكون أن يكون متزوج منذ ثلاث سنوات على الأقل حتى يستطيع تحديد صور الجرائم الأسرية المترتبة عن وأسباب الإدمان الإلكتروني.

– **المجال الزمنى:** يتمثل في فترة جمع البيانات والتي تمثلت في الفترة من ٢٠٢١/١/٣م حتى ٢٠٢١/١/٢٩م.

– **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية التي تتفق وطبيعة الدراسة الحالية وهى:

- التكرار والنسب المئوية وذلك لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة وتحديد استجابتهم تجاه عبارات محاور الدراسة.

- الوسط الحسابي:وذلك لمعرفة الوسط الحسابي لبعض المتغيرات المستقلة كالسن.
- الانحراف المعياري:ويفيد في معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين(حيث أنه عندما تكون قمة الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح فهذا يعنى تركز استجابات المبحوثين وعدم تشتيتها أما إذا كان واحد صحيح أو أكثر فهذا يعنى عدم تركيز البيانات وتشتتها) كما يساعد في ترتيب العبارات مع متوسط الوزن المرجح حيث أنه في حالة تساوى العبارات في متوسط الوزن المرجح فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأول.
- متوسط الوزن المرجح:وذلك لترتيب استجابات المبحوثين حول كل عبارة وحول كل محور من محاور الدراسة، حيث قام الباحث بإعطاء أوزان متدرجة لكل عبارة على النحو التالي:نعم) ٣ (إلي حد ما) ٢ (لا) ١

ويتم حساب متوسط الوزن المرجح لكل عبارة عن طريق) مج ك موافق" نعم ×"٣ + مج ك" موافق إلي حد ما × "٢ + مج ك" لا × "١/(ن

تاسعاً:عرض جداول نتائج الدراسة

أولا: -الجداول الخاصة بوصف مجتمع البحث:

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع.

(ن = ٣٢)

م	السن	ك	%
أ	ذكر	٣١,٢٥	%٣١,٢٥
ب	أنثى	٦٨,٧٥	%٦٨,٧٥
المجموع		١٠٠	%١٠٠

تشير نتائج الجدول إلي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع حيث جاء في الترتيب الإناث بنسبة ٦٨,٧٥%

ثم يليها ذكر بنسبة ٣١,٢٥% وهذا يدل على أن اكثر المترددين على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية من الإناث.

وقد يرجع ذلك إلي أن إدمان الإناث لوسائل التواصل الاجتماعي اقل من الرجال بالتالي هم اكثر تأثيراً بأضرار الإدمان الإلكتروني وهم أكثر حرصاً على الحفاظ على الكيان

الأسرى الأمر الذى يدفعهم للتردد على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية من أجل طلب المساعدة.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن (ن = ٣٢)

م	السن	ك	%
أ	من ٢٠ إلي أقل ٣٠ سنة	٥٣	٥٣%
ب	من ٣٠ إلي أقل من ٤٠ سنة	٢٩	%٢٩
ج	من ٤٠ إلي ٥٠ سنة	١٨	%١٨
المجموع		١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من **عينة الدراسة** يقع سنهم في الفئة العمرية من ٢٠ إلي أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٥٣% ويليها الذين يقع سنهم في الفئة العمرية من ٣٠ إلي ٤٠ سنة بنسبة ٢٩% بينما كانت أقل نسبة يقع سنهم فى الفئة العمرية من ٤٠ إلي أقل من ٥٠ سنة بنسبة ١٨%

ويعزى الترتيب السابق إلي أن الفئة العمرية من عينة الدراسة بين ٢٠ إلي ٣٠ سنة هم الأكثر تضرراً من آثار الإدمان الإلكتروني ثم تليها الفئة العمرية من 30 إلي 40 سنة بينما تقل نسبة التضرر من آثار الإدمان الإلكتروني من ٤٠ إلي ٥٠ سنة.

جدول رقم (٣) يوضح أسباب الإدمان الإلكتروني (ن = ٣٢)

م	ما أسباب الإدمان الإلكتروني؟	الاستجابات						مجموع الأوزان	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	الخلافات الأسرية	٢٥	%٧٨,١	٧	%٢١,٩	-	-	٩٨	٢,٧٨	٠,٤٢٠٠	٢
ب	وقت الفراغ	٢٤	%٧٥	٧	%٢١,٩	١	%٣,١	٨٧	٢,٧٢	٠,٥٢٢٩	٥
ج	التخلص من ضغوط الحياة اليومية	٢٣	%٧١,٩	٩	%٢٨,١	-	-	٨٧	٢,٧٢	٠,٤٥٦٨	٤
د	ضعف الوازع الديني	٢٦	%٨١,٣	٦	%١٨,٦	-	-	٩٠	٢,٨١	٠,٣٩٦٦	١
هـ	عدم قيام الدولة بحجب المواقع المنافية للقيم الاجتماعية	٢٢	%٦٨,٨	٩	%٢٨,١	١	%٣,١	٨٥	٢,٦٦	٠,٥٤٥٣	٧
و	الإثارة والمتعة والتحدي	٢٤	%٧٥	٨	%٢٥	-	-	٨٨	٢,٧٥	٠,٤٣٩٩	٣
ز	الحاق الأذى بالغير	١٨	%٥٦,٣	١١	%٣٤,٤	٣	%٩,٤	٧٩	٢,٤٧	٠,٦٧١٣	١٠

م	مـــا أســـباب الإدمـــــان الإلكتروني؟	الاستجابات						مجموع الأوزان	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
ح	التنشـــــئة الاجتماعية غير السوية	٢٣	%٧١,٩	٨	%٢٥	١	%٣,١	٨٦	٢,٦٩	٠,٥٣٥١	٦
ط	المحتـــــوى الإعلامـي غيـر السوي	٢٠	%٦٢,٥	١١	%٣٤,٤	١	%٣,١	٨٣	٢,٥٩	٠,٥٥٩٩	٩
ى	الافتقـاد للسـند العاطفي	٢١	%٦٥,٦	١٠	%٣١,٣	١	%٣,١	٨٤	٢,٦٣	٠,٥٥٣٦	٨

تشير نتائج الجدول إلي أسباب الإدمان الإلكتروني حيث جاء في الترتيب الأول ضعف الوازع الديني بوزن مرجح ٢,٨١ ثم يليها الخلافات الأسرية بوزن مرجح ٢,٧٨ ثم يليها الإثارة والمتعة والتحدي بوزن مرجح ٢,٧٥ ثم يليها التخلص من ضغوط الحياة اليومية بوزن مرجح ٢,٧٢، وبنفس الوزن المرجح وقت الفراغ ثم يليها التنشئة الاجتماعية غير السوية بوزن مرجح ٢,٦٩ ثم يليها عدم قيام الدولة بحجب المواقع المنافية للقيم الاجتماعية بوزن مرجح ٢,٦٦ ثم يليها الافتقاد للسند العاطفي بوزن مرجح ٢,٦٣ ثم يليها المحتوى الإعلامي غير السوي بوزن مرجح ٢,٥٩ وأخيراً الحاق الأذى بالغير بوزن مرجح ٢,٤٧.

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب أسباب الإدمان الإلكتروني كما يحددها عينة الدراسة بلغت (٢,٦٨٢%)، وهو معدل مرتفع .

ويتضح من ذلك أن الإدمان الإلكتروني يرجع إلي أسباب متعددة جاء في مقدمة هذه الأسباب ضعف الوازع الديني وقد يرجع ذلك التنشئة الاجتماعية التي لم تعد تبنى على تعاليم الأديان السماوية وإكساب الأبناء القيم السوية كما بيانات الجدول أيضاً أن الخلافات الأسرية، التخلص من ضغوط الحياة اليومية، عدم قيام الدولة بحجب المواقع المنافية للقيم الاجتماعية، التنشئة الاجتماعية غير السوية ، وقت الفراغ.ويتفق ذلك مع نتائج معظم الدراسات السابقة مثل **دراسة البداينة (٢٠١٤)** وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن الجريمة الإلكترونية هي ظاهرة اجتماعية متوافقة مع انتقال المجتمعات إلي المجتمع الرقمي، حيث انتقل نشاط الناس من الواقع الفعلي) المادي (إلي الواقع الافتراضي، وهي جريمة عابرة للحدود الوطنية؛ تصنيف هذه الأسباب على ثلاثة مستويات من النظم هي:النظام الشخصي، والنظام الوسيط والنظام الكوني، **دراسة إبراهيم (٢٠١٦)**:وقد توصلت الدراسة إلي تعدد جرائم الإنترنت في المجتمع المصري، وتختلف من حيث أنواعها وشدتها وترتيبها، وهو ما أكدته إحصاءات الأمن العام

والمحاضر الرسمية والدراسة الميدانية، كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية اختلاف مكان ارتكاب جرائم الإنترنت عن الجرائم التقليدية، **كما** توصلت دراسة الزواوي (٢٠١٦) إلي عدد من النتائج ومنها، أن ١٠٠% من المبحوثين رأوا أن عولمة الفجور من خلال نشر) مشروع الزنا (بين الشعوب وعولمة البغاء عبر الإنترنت وإهمال الزوجة لزوجها، وانشغالها بالمنزل والأولاد والتعرض للخداع من قبل المواقع الجنسية التي يبثها أعداء الدولة للغزو السلبي للقيم والأخلاق وتفكيك الأسرة والفوضى الأخلاقية والملل من الزوجة وبالتالي ضعف الرضا الزوجي وضعف الوازع الديني وبالتالي ضعف الخشية من التي تحول دون الانحرافات عامة والانحرافات الجنسية خاصة، يعدوا من ابرز أسباب خيانة الزوج لزوجته عبر الإنترنت.كما توصلت النتائج إلي أن نسبة ٩٠% من المبحوثين رأوا أن تنميط شكل خيالي للجمال من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو الإلكترونية عبر الإنترنت يعد من أبرز أسباب خيانة الزوج لزوجته عبر الإنترنت.وأوصت الدراسة بضرورة تحديد الآثار السلبية الناتجة عن وسائل التواصل الإلكترونية ومواجهتها، وكذلك دراسة Monni 2018 حيث استهدفت الدراسة توضيح الأسباب والتأثيرات النفسية للجرائم الإلكترونية علي الفتيات نحو الأمن الاجتماعي، والتي قد تدفعها في كثير من الأحيان الانتحار للتخلص من حياتها. وقد توصلت الدراسة إلي ان أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هي الانتقام من الضحية، التسلية والمرح لقضاء أوقات الفراغ، كما استهدفت دراسة شحاته(٢٠١٩) الكشف عن بعض الخصائص النفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية المتمثلة في الميل إلي الجريمة وماهي الأسباب والدوافع النفسية وراء ارتكابهم تلك الجرائم الإلكترونية وما العائد والفائدة وراء ارتكاب عمل يجرمه القانون، وتوصلت نتائج الدراسة إلي عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجات العملاء في الجريمة الإلكترونية ودرجاتهم في الميل للجريمة لدى طلاب الجامعة.

جدول رقم(٤) يوضح آثار الإدمان الإلكتروني (ن = ٣٢)

م	ما هي الآثار المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ؟	الاستجابات						مجموع الأوزان	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	آثار صحية	٢٤	%٧٥	٨	%٢٥	-	-	٨٨	٢,٧٥	٠,٤٣٩٩	٣
ب	آثار أسرية	٢٥	%٧٨,١	٧	%٢١,٩	-	-	٨٨	٢,٧٨	٠,٤٢٠٠	٢
ج	آثار اجتماعية	٢٤	%٧٥	٨	%٢٥	-	-	٨٨	٢,٧٥	٠,٤٣٩٩	٣
د	آثار أخلاقية	٢٧	%٨٤,٤	٥	%١٥,٦	-	-	٩١	٢,٨٤	٠,٣٦٨٩	١
هـ	آثار نفسية	١٩	%٥٩,٤	٩	%٢٨,١	٤	%١٢,٥	٧٩	٢,٤٧	٠,٧١٧٧	٦
و	آثار تعليمية	٢١	%٦٥,٦	١١	%٣٤,٤	-	-	٨٥	٢,٦٦	٠,٤٨٢٦	٥

يتضح من الجدول أن آثار الإدمان الإلكتروني جاء في الترتيب الأول آثار أخلاقية بوزن مرجح ٢,٨٤ ثم تليها آثار أسرية بوزن مرجح ٢,٧٨ ثم تليها آثار صحية بوزن مرجح ٢,٧٥ وأيضاً آثار اجتماعية بوزن مرجح ٢,٧٥ وأيضاً آثار تعليمية بوزن مرجح ٢,٦٦ وأخيراً آثار نفسية بوزن مرجح ٢,٤٧.

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب آثار الإدمان الإلكتروني كما يحددها عينة الدراسة بلغت (٢,٧٠٨%)، وهو معدل مرتفع .

وقد اتضح من بيانات الجدول انتشار العديد من الآثار السلبية الناتجة عن الإدمان الإلكتروني سواء كانت آثار أخلاقية لا كما ينبغي أن يكون عليها سلوك الإنسان في هذه الحياة سواء كان هذا السلوك متعلقا بصلته مع الغير أو بالنفس، وآثار أسرية ينتج عنها التفكك الأسري واضطرابات وتحلل في علاقات الزوجين بالآخرين، التعب الشديد، الانعزال عن الواقع) الأوهام (أو البارا نويا أو الهلاوس ،عدم القدرة على مواجهة المشاكل اليومية أو الضغوطات، صعوبة في الاستيعاب ومشكلات في فهم المواقف والأشخاص والتعامل معهم، تغيرات في الدوافع الجنسية، الغضب الشديد أو العدائية أو العنف.

وهذا ما أكدته الدراسات السابقة مثل:**دراسة الزواوي(٢٠١٦)** والتي أوصت بضرورة تحديد الآثار السلبية الناتجة عن وسائل التواصل الإلكترونية ومواجهتها، وأيضاً دراسة خفش

٢٠١٧حيث بينت الدراسة أن الأسباب والدوافع الجوهرية وراء استخدام العملاء والعملاء للإنترنت لساعات طويلة بالدرجة الأولى تتمثل في وقت الفراغ بنسبة ٥٢ ويليه السبب الآخر وهو قلة وجود أماكن للترفيه بنسبة ٣٠ كما بينت الدراسة أن الاستخدام المفرط والمكثف للإنترنت يؤثر على العملاء بشكل سلبي وبالأخص انه يؤدي إلي تفكك أسرى.

وكذلك دراسة علوان ٢٠١٩ والتي توصلت إلي وجود تأثير متوسط لاستخدام الأسرة للإنترنت على نظام التنشئة الاجتماعية داخلها، وكان تأثير ذلك الاستخدام على الأبناء كموضوع للتنشئة أعلى من تأثيره على الآباء كقائمين بالتنشئة، ووجه استخدام الإنترنت الآباء إلي تنشئة أبناء هم وفقا لأساليب تعتمد على الإقناع والحوار.

كما رصد البحث وجود تأثير متوسط لاستخدام الأسرة للإنترنت على سلوكها الإنجابي، وكان تأثير ذلك الاستخدام على الممارسات الإنجابية للأسرة أكبر من تأثيره على جوانب الوعي الإنجابي لديها.كما أشار تحليل نتائج البحث إلي أن الإنترنت يغير بعض ملامح ثقافة الأسرة، ويزيد من وعيها، ويؤثر على طريقة تفكيرها؛ وينعكس ذلك على كافة مجالات حياتها وعلى بناء ها الأسرى، حيث أكد التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط دالة موجبة بين تأثير الإنترنت على بناء السلطة داخل الأسرة وتأثيره على وظائف الأسرة سواء عملية التنشئة الاجتماعية أو سلوك الأسرة الإنجابي، فكل تغير أو تأثير على أيا منهم يقابله تغير يلحق بالأخر.

جدول رقم (٥) أنواع الجرائم الأسرية المترتبة على الإدمان الإلكتروني (ن = ٣٢)

م	ما هي أنواع الجرائم الأسرية المترتبة على الإدمان الإلكتروني؟	الاستجابات						مجموع الأوزان	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	جريمة ترك مقر الأسرة	٢٦	%٨١,٣	٦	%١٨,٨	-	-	٩٠	٢,٨١	٠,٣٩٦٦	١
ب	جريمة إهمال الزوجة الحامل	٢٦	%٨١,٣	٦	%١٨,٨	-	-	٩٠	٢,٨١	٠,٣٩٦٦	١ مكرر
ج	جريمة الإجهاض	٢٤	%٧٥	٨	%٢٥	-	-	٨٨	٢,٧٥	٠,٤٣٩٩	٢
د	جريمة الفاحشة بين ذوي الأرحام	٢١	%٦٥,٦	١٠	%٣١,٣	١	%٣,١	٨٤	٢,٦٣	٠,٥٥٣٦	٤
هـ	جريمة القتل	٢٤	%٧٥	٨	%٢٥	-	-	٨٨	٢,٧٥	٠,٤٣٩٩	٢ مكرر
و	جريمة العلاقات غير الشرعية	٢٢	%٦٨,٨	٩	%٢٨,١	١	%٣,١	٨٥	٢,٦٦	٠,٥٤٥٣	٣
ز	جريمة الإهمال المعنوي للأولاد	٢٤	%٧٥	٨	%٢٥	-	-	٨٨	٢,٧٥	٠,٤٣٩٩	٢ مكرر

تشير نتائج الجدول الى أنواع الجرائم الأسرية المترتبة على الإدمان الإلكتروني حيث جاء في الترتيب الأول جريمة ترك مقر الأسرة بوزن مرجح ٢,٨١ وبنفس الوزن المرجح كان جريمة إهمال الزوجة الحامل بوزن مرجح ٢,٨١ ثم تليها جريمة الإجهاض بوزن مرجح ٢,٧٥ وبنفس الوزن المرجح كلاً من الاعتبارين الآتيين وهما جريمة القتل وأيضاً جريمة الإهمال المعنوي للأولاد.ثم تليها جريمة العلاقات غير الشرعية بوزن مرجح٢,٦٦ وأخيراً جريمة الفاحشة بين ذوي الأرحام بوزن مرجح ٢,٦٣.

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب أنواع الجرائم الأسرية المترتبة على الإدمان الإلكتروني كما يحددها عينة الدراسة بلغت (٢,٧٣٧%)، وهو معدل مرتفع .

وهذا يشير إلي أن تعدد أسباب الإدمان الإلكتروني أدى إلي انتشار الظاهرة بطريقة غير مسبوقة، الأمر الذى ترتب عليه ارتكاب العديد من الجرائم منها الجرائم الأسرية وقد اتضح ذلك من بيانات الجدول الخاص بتحديد أنواع الجرائم الأسرية وقد اتضح من الدراسة تعدد أنواع الجرائم الأسرية المترتبة على انتشار الإدمان الإلكتروني جاء في مقدمة تلك الجرائم جريمة ترك الزوج مقر الأسرة أو العكس، جريمة إهمال الزوج لزوجته الحامل، جريمة الإجهاض، جريمة الفاحشة بين ذوي الأرحام، جريمة قتل الزوج لزوجته أو العكس، جريمة العلاقات غير الشرعية، جريمة الإهمال المعنوي للأولاد.

وهذا ما أشارت اليه الدراسات السابقة مثل:دراسة البداينة (٢٠١٤) وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن الجريمة الإلكترونية هي ظاهرة اجتماعية متوافقة مع انتقال المجتمعات إلي المجتمع الرقمي، حيث انتقل نشاط الناس من الواقع الفعلي المادي إلي الواقع الافتراضي، وهي جريمة عابرة وكذلك دراسة المطيري (٢٠١٥) وقد توصلت نتائجها إلي وجود تأثير فاعل لشبكات التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي والتي أصبحت أساسيات المجتمع وارتبط وجودها بوجود التقنية الحديثة لدي أفراد المجتمع، تبين أن أهم معوقات ضبط شبكات التواصل الاجتماعي هي صعوبة توافق المجتمع الدولي على صيغة المضمون الأخلاقي الموحد والتطور في نوع وماهية الجرائم نظرا للتطور التقني المتسارع، وعدم وجود برامج توعية وإرشاد موجهه للأسرة حول سلبيات وآثار مواقع التواصل الاجتماعي.

وأيضا دراسة إبراهيم (٢٠١٦) حيث استهدفت الدراسة التعرف على ماهية جرائم الإنترنت وأنواعها المختلفة، والكشف عن حجم انتشار جرائم الإنترنت في المجتمع المصري من واقع الإحصاءات الرسمية، وأكثر الجرائم انتشارا، وإلقاء الضوء على مكان ارتكاب جرائم الإنترنت، وأساليب ارتكابها، وأسباب اقترافها، والخصائص الديموغرافية لضحايا ومرتكبي تلك الجرائم، وتوضيح الإجراءات القانونية والأحكام الجنائية لجرائم الإنترنت، واللقاء الضوء على دور إدارة مكافحة جرائم الحاسب وشبكات المعلومات، الكشف عن اليات مواجهة جرائم الإنترنت.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:تعدد جرائم الإنترنت في المجتمع المصري، وتختلف من حيث أنواعها وشدتها وترتيبها، وهو ما أكدته إحصاءات الأمن العام والمحاضر الرسمية والدراسة الميدانية، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية اختلاف مكان ارتكاب جرائم الإنترنت عن الجرائم التقليدية.

وكذلك دراسة (2018) Monni وقد توصلت الدراسة إلي ان أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هي الانتقام من الضحية، التسلية والمرح لقضاء أوقات الفراغ، العلاقات العاطفية، وكذلك دراسة (2019) Saidul وتوصلت الدراسة إلي أن الذكور هي الفئة الأكثر تنفيذا للجرائم الإلكترونية أكثر من الإناث بنسبة (٦٤) مقابل (٣٦) للإناث، جاءت نوعية الجرائم الإلكترونية التي واجهتها العينة البحثية في المركز الأول التفكك الأسرى، ثانيا سرقة الملفات، ثم الإباحية التي تتم عبر الإنترنت.

وأيضاً دراسة شحاته٢٠١٩ وتوصلت نتائج الدراسة إلي عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجات العملاء في الجريمة الإلكترونية ودرجاتهم في الميل للجريمة لدى طلاب الجامعة، ودراسة (2019) Mshana توصلت نتائج الدراسة إلي أن الجرائم الإلكترونية لها تأثيرات سلبية على المجتمع ومن بينها الخيانة الزوجية، عرض المواد الإباحية والغير أخلاقية، التحرش الإلكتروني، القرصنة الإلكترونية وسرقة الملفات الهامة من حاسوب الضحية.

جدول رقم (٦) يوضح أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهةجرائم الأسرة الناتجة عن الإدمان الإلكتروني **(ن = ٣٢)**

م		الاستجابات						مجموع الأوزان	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	دوره كمعالج	١٨	%٥٦,٣	١٠	%٣١,٣	٤	%١٢,٥	٧٨	٢,٤٤	٠,٧١٥٦	١
ب	دوره كموجه	١٨	%٥٦,٣	١٠	%٣١,٣	٤	%١٢,٥	٧٨	٢,٤٤	٠,٧١٥٦	١ مكرر
ج	دوره كباحث	١٣	%٤٠,٦	١١	%٣٤,٤	8	%٢٥	٦٩	٢,١٦	٠,٨٠٧٦	٧
د	دوره كمساعد	١١	%٣٤,٤	١٧	%٥٣,١	٤	%١٢,٥	٧١	٢,٢٢	٠,٦٥٩١	٥
هـ	دوره كمغير للسلوك	١٥	%٤٦,٩	١٥	%٤٦,٩	٢	%٦,٣	٧٧	٢,٤١	٠,٦١٤٨	٢
و	دوره كمستشار	١٥	%٤٦,٩	١٥	%٤٦,٩	٢	%٦,٣	٧٧	٢,٤١	٠,٦١٤٨	٢ مكرر
ز	دوره كمخطط	١٣	%٤٠,٦	١٢	%٣٧,٥	٧	%٢١,٩	٧٠	٢,١٩	٠,٧٨٠٣	٦
	دوره كوسيط	١٣	%٤٠,٦	١٤	%٤٣,٨	٥	%١٥,٦	٧٢	٢,٢٥	٠,٧١٨٤	٤
	دوره كتربوي	١٣	%٤٦,٩	١١	%٣٤,٤	٦	%١٨,٨	٧٣	٢,٢٨	٠,٧٧١٩	٣
	دوره كمرشد	١٣	%٤٦,٩	١١	%٣٤,٤	٦	%١٨,٨	٧٣	٢,٢٨	٠,٧٧١٩	٣ مكرر

تشير نتائج الجدول إلى أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني وهى بترتيب تنازلي دوره كمعالج وكموجه بوزن مرجح ٢,٤٤ ثم تليها دوره كمغير للسلوك ودوره كمستشار بوزن مرجح 2.41 ثم تليها دوره كتربوي وكمرشد بوزن مرجح ٢,٢٨ ثم تليها دوره كوسيط بوزن مرجح ٢,٢٥ ثم تليها دوره كمساعد بوزن مرجح ٢,٢٢ ثم تليها دوره كمخطط بوزن مرجح ٢,١٩ وأخيراً دوره كباحث بوزن مرجح ٢,١٦.

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لأدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة الجرائم الأسرية الناتجة عن الإدمان الإلكتروني كما يحددها عينة الدراسة بلغت نسبته (٢,٣٠٨%)، وهو معدل مرتفع.

كما يتضح من بيانات الجدول أهمية الدور الذى يقوم به الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني سواء الأخلاقية أو الأسرية أو الاجتماعية أو النفسية... ألخ، وذلك من خلال دوره كموجه لتوجيه الشباب للاستخدام الأمثل لتلك المواقع والشبكات، دوره كمرشد لتنميه المعارف السليمة لدي الشباب، وكذلك دوره كمستشار حتى يستشيره الشباب في كل ما يدور في أذهانهم، دوره كمعالج ليساعد الشباب على التخلص من تلك الآثار السلبية، النمذجة من خلال المشاركة عن طريق مساعده الشباب لكي يري نموذج فعلى ليقوم بالاستجابة، وكذلك المناقشة الجماعية مع الجماعات الصغيرة لمناقشه الآثار السلبية لوسائل التواصل وأيضا لعب الدور لتنميه خبرات الشباب حول الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي عن طريق تحديد أدوار لممارسه نموذج على ارض الواقع ومن ثم تتناقش المجموعة فيما بينهم.

وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة، حيث أكدت دراسة **الهادي** ٢٠٠٧ على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي كوسيط في مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية وحددت دور الأخصائي الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل الوساطة، وأكدت نتائجها أيضاً أنه يجب قبول أطراف النزاع عملية الوساطة، لأنه من خلال ذلك يستطيع الأخصائي الاجتماعي الإلمام بكل العوامل والظروف المحيطة والمؤدية للمشكلات الأسرية في محاولة الوصول لحلول لها.

كما هدفت دراسة محمد ٢٠٢٠ إلي تحديد دور أخصائي خدمة الفرد في ترشيد استخدام الإنترنت وعلاقتها بالمعايير الاجتماعية لدي العملاء في المدارس بمدينة ٦ أكتوبر وتكونت عينة الدراسة من٢١٠ طالب وطالبة و ٣٤ أخصائي اجتماعي من سبع مدارس للعام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠١٩ واستخدمت الباحثة استبيان موجهه للأخصائيين الاجتماعين للتعرف علي الدور المهني للأخصائيين الاجتماعين في ترشيد استخدام الإنترنت واستبيان اخر يطبق علي العملاء في المدارس للتعرف علي انعكاس دور الأخصائي الاجتماعي في ترشيد استخدام الإنترنت وعلاقتها بتشكيل الحقائق الاجتماعية لدي العملاء، أظهرت نتائج الدراسة أهمية الدور المهني الأخصائي الاجتماعي في ترشيد استخدام الإنترنت لما لها من تأثير على تشكيل المعايير الاجتماعية لدي العملاء في المدارس.

وكذلك دراسة يلدز Yildiz توصلت إلي أن استخدام الإنترنت هو مسؤولية تقع على عاتق الآباء والمعلمين والأخصائيين ، من حيث توعية الطلا ب من خطر الإدمان على

الإنترنت فإنه يجب عليهم تنظيم ساعات العمل عليه، أو ساعات الترفيه لتكون ساعتين فقط في اليوم، كما يجب على الآباء متابعة أبنائهم من حيث فترة استخدامهم للإنترنت وطبيعة الاستخدام وماهية البرامج التي يستعملونها، بالإضافة إلي إرشادهم إلي المواقع المفيدة والهادفة و أن تحظر المواقع غير الأخلاقية والمواقع غير المفيدة وأن تضع جدولاً زمنياً لاستخدام الإنترنت للفرد.

جدول رقم (٧) يوضح مقترحات مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني

(ن = ٣٢)

م	مقترحات لمواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ؟	الاستجابات						مجموع الأوزان	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
أ	توفير فرص عمل للشباب	٢٦	%٨١,٣	٦	%١٨,٨	-	-	٩٠	٢,٨١	٠,٣٩٦٦	٢
ب	زيادة الموارد المخصصة لمواجهة الإدمان الإلكتروني	٢٤	%٧٥	٨	%٢٥	-	-	٨٨	٢,٧٥	٠,٤٣٩٩	٣
ج	قيام الدولة بحجب المواقع المنافية للقيم الاجتماعية	٢٧	%٨٤,٤	٥	%١٥,٦	-	-	٩١	٢,٨٤	٠,٣٦٨٩	١
د	عقد ورش عمل حول كيفية الاستفادة من الإنترنت	٢٦	%٨١,٣	٦	%١٨,٨	-	-	٩٠	٢,٨١	٠,٣٩٦٦	٢ مكرر
هـ	فرض قيود بتخصص عدد من الساعات القليلة للإنترنت	٢٣	%٧١,٩	٩	%٢٨,١	-	-	٨٧	٢,٧٢	٠,٤٥٦٨	٤
و	اهتمام وسائل الإعلام بالبرامج الوقائية للتوعية بخطورة الإدمان الإلكتروني	٢١	%٦٥,٦	٩	%٢٨,١	٢	%٦,٣	٨٣	٢,٥٩	٠,٦١٤٨	٥

يشير نتائج الجدول إلي بعض المقترحات لمواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني وهى بوزن مرجح وترتيب تنازلي كالآتي:

- قيام الدولة بحجب المواقع المنافية للقيم الاجتماعية بوزن مرجح ٢,٤٨ .
- توفير فرص عمل للشباب بوزن مرجح ٢,٨١.
- عقد ورش عمل حول كيفية الاستفادة من الإنترنت ٢,٨١.
- زيادة الموارد المخصصة لمواجهة الإدمان الإلكتروني بوزن مرجح ٢,٧٥.

- فرض قيود بتخصص عدد من الساعات القليلة للإنترنت بوزن مرجح ٢,٧٢.
- اهتمام وسائل الإعلام بالبرامج الوقائية للتوعية بخطورة الإدمان الإلكتروني بوزن مرجح ٢,٥٩.

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لترتيب المقترحات لمواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني كما يحددها عينة الدراسة بلغت (٢,٧٥٣%)، وهو معدل مرتفع .

نتائج الدراسة:

١- أجابت الدراسة على التساؤل الأول (ما أسباب الإدمان الإلكتروني). وذلك على النحو التالي:-

أشارت النتائج بالتصور الكامل لأسباب الإدمان الإلكتروني وكانت كما يلي:-

أسباب الإدمان الإلكتروني بلغت النسبة المئوية للأسباب ككل (٢,٦٨٢%) وهي كدرجة تدل على مستوى مرتفع وترتيب الأسباب كما حددتها عينة الدراسة كالتالي:- جاء في الترتيب الأول ضعف الوازع الديني بوزن مرجح ٢,٨١، يليها الخلافات الأسرية بوزن مرجح ٢,٧٨، يليها الإثارة والمتعة والتحدي بوزن مرجح ٢,٧٥، يليها التخلص من ضغوط الحياة اليومية بوزن مرجح ٢,٧٢، وبنفس الوزن المرجح وقت الفراغ ثم يليها التنشئة الاجتماعية غير السوية بوزن مرجح ٢,٦٩ ثم يليها عدم قيام الدولة بحجب المواقع المنافية للقيم الاجتماعية بوزن مرجح ٢,٦٦ ثم يليها الافتقاد للسند العاطفي بوزن مرجح ٢,٦٣ ثم يليها المحتوى الإعلامي غير السوي بوزن مرجح ٢,٥٩ وأخيراً الحاق الأذى بالغير بوزن مرجح ٢,٤٧.

٢- أجابت الدراسة على التساؤل الثاني ومؤداه (ما آثار الإدمان الإلكتروني ؟) وذلك على النحو التالي:-

أشارت النتائج بالتصور الكامل لآثار الإدمان الإلكتروني وكانت كما يلي:-

- حيث بلغت النسبة المئوية لآثار الإدمان الإلكتروني (٢,٧٠٨%) وهي تدل على مستوى مرتفع. وترتيب آثار الإدمان الإلكتروني كما حددتها عينة الدراسة كالتالي:-

- جاء في الترتيب الأول آثار أخلاقية بوزن مرجح ٢,٨٤ ثم تليها آثار أسرية بوزن مرجح ٢,٧٨ ثم تليها آثار صحية بوزن مرجح ٢,٧٥ وأيضاً آثار اجتماعية بوزن مرجح ٢,٧٥ وأيضاً آثار تعليمية بوزن مرجح ٢,٦٦ وأخيراً آثار نفسية بوزن مرجح ٢,٤٧.

٣- **أجابت الدراسة على التساؤل الثالث ومؤداه (ما أنواع الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني؟)**. وذلك على النحو التالي:-

أشارت النتائج بالتصور الكامل لأنواع الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني وكانت كما يلي:-

أنواع الجرائم الأسرية بلغت النسبة المئوية لأنواع الجرائم ككل (٢,٧٣٧%) وهي كدرجة تدل على مستوى مرتفع وترتيب أنواع الجرائم الأسرية كما حددتها عينة الدراسة كالتالي:-

جاء في الترتيب الأول جريمة ترك مقر الأسرة بوزن مرجح ٢,٨١ وبنفس الوزن المرجح كان جريمة إهمال الزوجة الحامل بوزن مرجح ٢,٨١ ثم تليها جريمة الإجهاض بوزن مرجح ٢,٧٥ وبنفس الوزن المرجح كلاً من الاعتبارين الآتيين وهما جريمة القتل وأيضاً جريمة الإهمال المعنوي للأولاد.ثم تليها جريمة العلاقات غير الشرعية بوزن مرجح٢,٦٦ وأخيراً جريمة الفاحشة بين ذوي الأرحام بوزن مرجح ٢,٦٣.

٤- **أجابت الدراسة على التساؤل الرابع ومؤداه (ما أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإلكتروني ؟)** وذلك على النحو التالي:-

أشارت النتائج بالتصور الكامل لأدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة آثار الإدمان الإلكتروني على الجرائم الأسرية وكانت كما يلي:-

- حيث بلغت النسبة المئوية لأدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني (٢,٣٠٨%) وهي تدل على مستوى مرتفع. وترتيب أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة آثار الإدمان الإلكتروني على الجرائم الأسرية كما حددتها عينة الدراسة كالتالي:-

جاء في الترتيب الأول دوره كمعالج وكموجه بوزن مرجح ٢,٤٤ ثم يليه دوره كمغير للسلوك ودوره كمستشار بوزن مرجح ٢,٤١ ثم يليه دوره كتربوي وكمرشد بوزن مرجح ٢,٢٨ ثم يليه دوره كوسيط بوزن مرجح ٢,٢٥ ثم يليه دوره كمساعد بوزن مرجح ٢,٢٢ ثم يليه دوره كمخطط بوزن مرجح ٢,١٩ وأخيراً دوره كباحث بوزن مرجح ٢,١٦.

٥- **أجابت الدراسة على التساؤل الخامس ومؤداه (ما مقترحات مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني ؟)** وذلك على النحو التالي:-

أشارت النتائج بالتصور الكامل لمقترحات مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني وكانت كما يلي:-

- حيث بلغت النسبة المئوية لمقترحات مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني(٢,٧٥٣%) وهي تدل على مستوى مرتفع.

وترتيب مقترحات مواجهة الجرائم الأسرية المترتبة عن الإدمان الإلكتروني كما حددتها عينة الدراسة كالتالي:-

- قيام الدولة بحجب المواقع المنافية للقيم الاجتماعية بوزن مرجح ٢,٤٨ .
- توفير فرص عمل للشباب بوزن مرجح ٢,٨١.
- عقد ورش عمل حول كيفية الاستفادة من الإنترنت ٢,٨١.
- زيادة الموارد المخصصة لمواجهة الإدمان الإلكتروني بوزن مرجح ٢,٧٥.
- فرض قيود بتخصص عدد من الساعات القليلة للإنترنت بوزن مرجح ٢,٧٢.
- اهتمام وسائل الإعلام بالبرامج الوقائية للتوعية بخطورة الإدمان الإلكتروني بوزن مرجح ٢,٥٩.

المراجع:

دراغمة، وسيم إسماعيل(٢٠١١).جرائم الأسرة، كلية النجاح، نابلس، فلسطين.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠).نشرة إحصاءات الزواج و الطلاق، جمهورية مصر العربية.

الفقي، عمرو عيسي(٢٠٠٥).مفكرة أحكام قانون محكمة الأسرة رقم ١٠لسنة٢٠٠٤، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

الحوسني، ناصر بن سليمان (٢٠١١).إدمان الإنترنت وعلاقته بالاكتئاب والعزلة الاجتماعية لدى طلبة جامعة نزوي، عمان.

رشوان، الشيماء أحمد عبد الفتاح محمد(٢٠١٣).إدمان الإنترنت وعلاقته بالهناء النفسي – الاجتماعي، أطروحة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم علم النفس، تاريخ النشر.

عبد الله، حمد قاسم (٢٠١٥).إدمان الإنترنت وعلاقته بسمات الشخصية المرضية لدى الأطفال والمراهقين، دراسة ميدانية في حلب، مجلة الطفولة العربية، العدد ٦٤.

الجلابية، جوهره بنت فهد (٢٠١٦). إدمان الإنترنت وعلاقته بالرضا عن الحياة وتقدير الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد ٥، العدد ٥.

خفش، أحلام نظام وليد(٢٠١٧). جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

الزواوي، عبير حسن على(٢٠١٦).الأبعاد المستحدثة في الخيانة الزوجية عبر الإنترنت والمخاطر المحتملة على الأسرة المصرية جراء انتشارها ودور مقترح للتخفيف منها من منظور طريقة العمل مع الجماعات، مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ع٤.

عبد الغنى، نائلة سليمان (٢٠١٩). السلوكيات الممارسة من قبل الأزواج عبر شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الأردني، حوليات ادأب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

قاسم، أماني محمد رفعت(٢٠٠٨).العوامل المرتبطة بالنزاعات الزواجية للمتزوجين حديثا من منظور الممارسة العامة، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٨.

إبراهيم، أحمد حسني(٢٠١٧).الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة الفيوم.

بيومي، مصطفى طلعت محمد أحمد(٢٠١٨).إدمان الإنترنت وعلاقته ببعض المشكلات السلوكية لدى طلاب الجامعة، أطروحة ماجستير، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم علم نفس.

علوان، بسمة السيد عبد الحميد (٢٠١٩).الآثار الاجتماعية لإدمان الإنترنت على بناء الأسرة المصرية، أطروحة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

لبنى، محمود مصطفى(٢٠٠٥).دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام مع أعضاء فريق العمل بمؤسسة رعاية المعاقين ذهنياً، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

كاظم، حمد(٢٠١١).إدمان الأطفال والمراهقين على الإنترنت وعلاقته بالانحراف، مجلة العلوم النفسية، جامعة بغداد، العدد ١٩.

البداينة، ذياب موسي (٢٠١٤).الجرائم الإلكترونية المفهوم والأسباب، ورقة عمل مقدمه في الملتقي العلمي الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية.

المطيري، سلطان خلف (٢٠١٥). شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم العربية، كليه العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية.

حامدي، صبرينة (٢٠١٥). الإدمان على الإنترنت وعلاقته بالاغتراب النفسي والسلوك العدواني لدى تلاميذ المرحلة الثانوية بولاية الوادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر.

عبد النبي، أميرة محمد احمد (٢٠١٣).تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمساعدة مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية على تحقيق أهدافها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع٣٤، ج١٠.

موسي، عبد الفتاح تركي (٢٠٠٦).دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة في مواجهة المشكلات المتعلقة بالطلاق، المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

الهادي، فوزي محمد (٢٠٠٧).مستوي ممارسة الأخصائي الاجتماعي لعملية الوساطة في تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثاني والعشرين.

ورقلة، ناديه بن(٢٠١٤).دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تنميه الوعي السياسي، الجزائر ، جامعه الجلفة.

محمد، نسمة يحي رجب (٢٠٢٠).دور أخصائي خدمة الفرد في ترشيد استخدام الإنترنت وعلاقتها بالمعايير الاجتماعية لدى العملاء في المدارس، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد ٥٣

فدوي، محمود (٢٠١٣).المدرسة والمجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

إبراهيم، رانيا حاكم كامل محمد (٢٠١٦). جرائم الإنترنت في المجتمع المصري، دراسة ميدانية بمدينة القاهرة، أطروحة دكتورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس.

حجازي، رشا عبد الرحمن(٢٠١٨).تعامل الشباب مع الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي" دراسة ميدانية"، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مجلة العلاقات العامة والإعلان، العدد ١٤، يونيو، ص ٢٨١- ٣٤٤.

حبيب، جمال شحاته(٢٠١٦).الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

شلبي، ثروت محمد محمد (٢٠١٣).الطلاق والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

يس، ايمن(٢٠١٢).التعليم الإلكتروني والإعلام الجديد، القاهرة، مؤسسة طيبة.

شحاته، السيد عطية (٢٠١٩). الجريمة الإلكترونية وعلاقاتها بالميل للجريمة لدى طاب الجامعة، جامعة المنوفية، كلية الآداب، مجلة مركز الخدمة الاستشارات البحثية نوفمبر.

Greene, Roberta R (2019).Social work practice, Belmont, Thomson Brooks Cole.

Ward, B.R. (April 1995).The school's role in the prevention of youth suicide. [Electronic version].Social work in education.

Collins, Donald and other's (2017).An Introduction to family social work, second Edition, Belmont, and Thomson. Brooks/Cole.

Brans and others (1999).An Introduction group work, London, Macmillan

Money (2018), Impact and causes of cybercrime, Shah Jalal University, MA, security, Cognitive teenage girls, technology. The sciences.

Aidul (2019) Social security for adolescents' awareness of the effects and cybercrime

Pilot study.

Neuron, Edward S. & Charles Fawcett (2006).Essentials of Testing and Assessment: A Practical Guide for Counselors, Social Workers, and Psychologists, 3rd Edition.

JoAnn Jarolmen (2013).School Social Work: A Direct Practice Guide. SAGE Publications

(Mishana) 2018 Social security in the empirical study of cybercrime Technology and Computer. International Review on Tanzania.

Greene, Roberta R. (2007) Social work practice, Belmont, Thomson Brooks Cole.

Allen, Greg Rack & Crotchety (2014).Social Work, Child Centered Family Court Mediation, United King Don, Oxford University. Press.

Yildiz, Durak (2019).Modeling the effect of new media literacy levels and social media usage status on problematic internet usage behaviors among high school student. Education and Information Technologies,. Article in Press.

JoAnn Patrolmen (2013).School Social Work: A Direct Practice Guide. SAGE Publications.

Stallings, William (2012).Computer security principles and practice. Boston, Pearson.

Waller, R.J. (2008).The educator's guide to solving common behavior problems. Thousand Oaks, CA: Corwin.